تجربة الجزائر في الحفرية الوقائية

أة./ الفيلالي جازية
شعبة علم الآثار- جامعة بشار

مقدمة:

بدت في الآونة الأخيرة استراتيجية جديدة تعبّر عن مرحلة تطوّر سبل حماية ووقاية التراث الأثري التّي يمكن الاصطلاح عليها تجوّزا بمرحلة ما بعد الانقاذ، حيث أصبح الأثري بموجبها يسبق المستثمر لإجراء تشخيصه الاثري قبل انطلاقة المشروع التنموي على خلاف ما كان حاصلا خلال المرحلة السابقة "مرحلة الانقاذ"، أين كان الأثري يلهث خلف معاول الهدم التّي اطلقها المستثمر على البقايا الأثرية في سبيل إنقاذ ما أمكنه إنقاذه في ظروف استثنائية، أقّل ما يقال عنها صعبة للغاية، وبذلك جاءت الحفرية الوقائية تحت "استراتيجية علم الآثار الوقائي " كحّل معضّلة التوفيق بين التراث الأثري المطمور، ومنع مشاريع التنموية من تأخرها، وكذا حسم الجدل الكلاسيكي الذّي كان قائما بين محافظي التراث، وأرباب الاستثمارات طيلة عقود من الزمن من جهة ثانية، لذا كانت الجزائر كغيرها من الدول السبّاقة في احتضان هذه الاستراتيجية ومحاولتها الالتحاق بالركب لحلّ مشكلتين لديها هما: إنهاء إنجاز الخريطة الأثرية الوطنية من جهة، وحماية تراثها الأثري المطمور جرّاءالضرر الناتج عن أشغال المشاريع الكبرى من جهة أخرى، وكانت أولى تجربتها في هذا المجال قائمة على بعض عمليات التشخيص الميدانية في العديد من المواقع ك"موقع مركدال" بشرشال سنة 2003، "موقع حي لالاهم بالجزائر العاصمة"، وأخيرا "موقع ساحة الشهداء "الذي شهد على حفرية وقائية بكل مقوّماتها سنة 2009م ، لذا يمكن طرح الإشكالية على النحو الآتي: إلى أيّمدى وفقّت الجزائر في احتضانها للحفرية الوقائية بموقع ساحة الشهداء تحت مظّلة علم الآثار الوقائي؟، وما إسهامات الحفرية الوقائية في إثراء الخريطة الأثرية الوطنية؟.

1. دور المشاريع التنموية المعاصرة في ظهور "الحفرية الوقائية":

لقد عرف البحث الأثري تطورّا كبيرا في السنوات الأخيرة سببها التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة التّي لعبت دورا هامّا في تغيير نمط البحث إلى صيغة جديدة تحت استراتيجية علم الآثار الوقائي الذّي ظهر جرّاء تدمير المشاريع التنموية للمواقع الأثرية، وقد بدأ هذا التغيّير بادئ ذي بدء بـ "اليابان"التّي تعتبر أولى الدّول تبنّت هذه الاستراتيجية سنة 1950م تحت مظّلة مصطلح "الوقاية"، ففي سنة 1955م تفاعل الرأي العام ضدّ فكرة تدمير وتخريب موقع كوفان Kofun (تل للدفن) بإيتاسكو بسبب أشغال التنمية، وطالبوا بتصنيفه كمعلما تاريخياً من قبل اللّجنة لحماية التراث الممتلكات الثقافية، وبعد تحرّك المجتمع المدني بمختلف الفئات (الاثريين، الباحثين، الطلاب، والسكان) والتحسيس بمدى أهمية

الحفاظ على التراث الأثري المحلّي،هذا ما أعطى بداية الاهتمام بهيكلة وتنظيم علم الأثار الوقائي اليابانيسنة 1958م، بحيث وصل عدد الحفريات الوقائية سنة 2004م حوالي 8789 حفرية وقائية[1]، بعدها دول أوروبا الغربية بداية بـ "فرنسا" التّي تعدّ نموذجا رائدا لكثير من دول العالم في تصديرها لتجربة علم الأثار الوقائي رغم أنّها كانت من الدول المتأخّرة في مجال دخولها لفضاء هذا الأخير مقارنة بعدد كبير من الدول الأوروبية بفضل القفزة النوعية التّي خطّتها في مجال تأطير عمليات علم الآثار الوقائي من الناحية القانونية والبناء المؤسّساتي المحكم بعد تبنّيها مبادئ اتفاقية مالطا سنة 1992م[2]، فكان ظهوره في بداية السبعينيات بعد أن شهد تزايد المشاريع الكبرى كمّد خطوط السكك الحديدية، وشق الطرق السيّارة وتهيئة أرضيات المصانع الكبرى وإلحاقها الضرر بشكل كبير على المواقع الأثرية، لذا طالبت "جمعية الحفريات الأثرية الوطنية" التّي كانت تنشّط في مستهّل1970م بحماية المواقع الاثرية المطمورة ، ومع تفاعل الحكومة الفرنسية تمّ ضّم بعض الأثريين العاملين في وزارة الثقافة بالجمعية لإنجاز الحفريات، وجعل تكاليف الحفر ضمن أولويات المطوّر المعني المشروع، ليصبح المفهوم الحفرية الوقائية أشمل تحت نطاق عمليات علم الآثار الوقائي، ولقد كان للمشاريع الكبرى دورا هامّا في البحث عن تقنيات ووسائل علمية في انجاز الحفريات الوقائية ، ومعالجة المشاكل التّي كانت قائمة بين الأثريين وأصحاب المشاريع، بحيث نظّم المجلس الأوروبي مؤتمريْن:أوّلهماكان موسوم بـ **"علم الآثار والتهيئة"** في الفترة الممتدة من 22-25 أكتوبر1984 بفلورنسا بمشاركة إقليم توسكان، المتكوّن منظمّيها من 18 دولة عضوا في المجلس الأوروبي، كذلك مراقبين لاجتماع نيابي للمجلس الأوروبي ولجنة (المفوضيّة) الجمعيات الأوروبية، وتمّ انعقاده لمعالجةبعض المشاكل التّي يعرفها المجلس الأوروبي حول تحديد هوية وإنقاذ المقتنيات الأثرية في أوروبا المهدّدة بالخطر جرّاء عمليات التهيئة الإقليمية في الوسط الحضري والريفي، واجتمع المشاركون أيضا للنظر في التغيّير الأوروبي لتجاربها من أثريين، مسؤولين حضريين وسياسيين، وإداريين من مختلف أعضاء الدول، ورحّب به من قبل منطقة توسكان في سياق خاص تحت عنوان **"برنامج الأتروسك"**، واجتمع الخبراء للبحث في المساهمات المختلفة للتعاون الأكثر فعّالية في العديد من التدخّلات في مواقع التخطيط السّابقة وأشغال التهيئة، والعناية الخاصّة في البحث عن تقنيات الحفرية المتمثّلة في المسح، التوثيق، والتخطيط وحتّى الوسائل المعلوماتية، وعالج بعض الانتقادات اللاّذعة التّي عرفها الأثريون من قبل المطوّرين ومختلف فئات المجتمع، كما حاول حلّ بعض المشاكل الواردة عن المشاريع التهيئة الحضرية خاصّة فيما يتعلق بالتوثيق الإداري والمالي المناسب في ظّل

[1] Jean Paul Demoule, L'archéologie Préventive Dans le monde (apports de l'archéologie préventive à la connaissance du passé), La Découverte,2007, p 20,21.

[2] بلقندوز نادية ، أثر علم الآثار الوقائي الفرنسي في تجارب دول المغرب العربي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في تخصّص علم الآثار الوقائي، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2011،ص 52

التهيئة الحضرية والريفية، والتخطيط السّليم الضروري لإظهار العناصر الأثرية في التخطيط للأرض المستغلّة، على المستوى العملي، ونظام دراسات تقييم الأثر البيئي ، وتحديد الأهداف المرجوة لأنّها تتطلّب مبالغ مالية كبيرة لتمويل الخبراء من قبل المطوّرين، وتمويل الأفراد والوسائل عن طريق رسم صندوق الخاص، وأوصى بواجب تمويل دراسات تقييم الاثر البيئي في أيّ حال من الأحوال[3].

أمّا المؤتمر الثّانيانعقد بمنطقة نيس بفرنسا في الفترة الممتدّة من 4-6 نوفمبر 1987م بعنوان " **علم الآثار والأشغال الكبرى** Archéologie et Grand travaux "، الذّي جاء لوضع تقييم التعاون الأوروبي بين الأثريين والمطوّرين في تسيير وإدارة وتنفيذ المشاريع الكبرى على وجه الخصوص، سعت إلى استعراض حلول تقنية وقانونية ومالية للدراسة سبل حماية التراث الأثري والحفاظ عليه، وتمّ معالجة العديد من أنواع التهيئة من خلال دراسات البنى التحتية للاتصالات والتخطيط الحضري، والمرافق العامّة الكبرى[4]، وجاء في هذا المؤتمر لمناقشة العديد من أشغال المشاريع الكبرى في دول أوروبا ودورها في تحديد البقايا والمكتشفات الأثرية من خلال إنجاز التشخيصات والحفريات الوقائية، وقد جاء في نهاية المطاف بتقديم حلول لمجريات إنجاز عمليات علم الآثار الوقائي قبل تنفيذ اشغال المشروع المعني، وقدّمها في تقرير نهائي لهذا المؤتمر تمثّلت في: حلول تقنية وعلمية، حلول إدارية، حلول طرق ومصادر التمويل المالي لمثل هذه العمليات، وتقنيات التطبيق الفعلي لعمليات علم الآثار الوقائي.[5]

وفي الثمانينات واصلت فرنسا في تطوير استراتيجية تثمين التراث الاثري بحيث بدأت أشغال الحفرية الوقائية للمشروع بناء النفق الميترو بمدينة ليون، وحفرية وقائية أخرى جرّاء أشغال التنمية الكبرى لمتحف اللّوفر بتدخّل من المطوّر، لتعرف قفزة نوعية في تجسيد البوادر الأولى لاستراتيجية علم الآثار الوقائي[6]، وبعد اعتراف فرنسا بهذه الجمعية كشريك فاعل في حماية التراث الاثري الفرنسي وصيانته اثارت جدلا كبيرا في الأوساط الفرنسية حول الوضعية القانونية لهذه الجمعية، لذا طالبت فرنسا سنة 1998 بتشكيل لجنة لإعادة صياغة الأطر القانونية جديدة تضع حدّا لتداخل الصّلاحيات وفضّ النزّاع القائم بين الجمعية والمؤسّسات المتعلّقة بحماية التراث الأثري، وهو ما أسفر في النهاية على ميلاد ما يعرف "علم الآثار الوقائي" الذي يعتبر "جون بول دومول" مهندسّه الرئيسي، وبعد هيكلة البناء المؤسّساتي له تمّ صياغة قانون المتعلّق بهذه الاستراتيجية في القانون 44/2001 المؤرّخ في 17 جانفي

---

[3] Conseil de l'Europe, Archéologie et Aménagement, Rapport de Colloque de Florence, rapports et études N 05, Strasbourg, 1987,p iii.

[4] Conseil de l'Europe et Le Ministre français de la Culture et de la communication, Archéologie et Grands Travaux, Colloque Européen avec le Concours du Carrefour Universitaire Méditerranéen, rapports et études N 12, Strasbourg, 1989,p

[5] Conseil de l'Europe et Le Ministre français de la Culture et de la communication, N12, p95-98.

[6] La lente naissance de l'archéologie préventive

2001، والمعدّل بموجب القانون 2003/ 707 المؤرّخ في الفاتح أوت 2003[7]، واستحداث مؤسّسة ذات طابع خدماتي وهي " المعهد الوطني للبحوث الاثرية الوقائية INRAP" التي لعبت دورا كبيرا في تجسيد استراتيجية علم الآثار الوقائي وانجاز عمليات التشخيص والحفريات الوقائية، لقد وصل عدد التشخيصات الأثرية المنجزة في فرنسا سنة 2012م يقدّر بـ 1864، وعدد الحفريات الوقائية وصل إلى 285 حفرية وقائية من العدد الإجمالي المطلوب لذلك مقارنة سنة 2011م التّي وصل عددها إلى 252 حفرية[8]، ورغم من الانتقادات التّي عرفتها مع مطورّي المشاريع والمهيّئين ومؤسسّات المنّافسة لها في مجال الحفاظ على التراث الأثري ، ناهيك عن إنشاء صندوقا وطنيا خاصّا يعرف بـ "الصندوق الوطني لعلم الآثار الوقائي FNAP"، وذلك بموجب القانون 2003 لتمويل عمليات الميدانية المنوطة بهذه الاستراتيجية (التشخيص ، والحفرية الوقائية) الذي يستمد تمويله من الرسوم الضريبية[9]، وبهذه المبادرات التّي أنجزتها فرنسا في هذا الميدان أصبحتالشّريك الرئيسي مع منظمة اليونيسكو في تطبيق هذه الاستراتيجية في مختلف دول العالم، بعد عقد اتفاقيتيالتعاون بينهما (المنظمة والمعهد الوطني الفرنسي للبحوث علم الآثار الوقائي) بشأن حماية وتثمين التراث المعماري والعمراني والطبيعي سنة 1997 م، واتفاقية الثانية سنة 2010م، وأوصت بأحقية هذا الشّريك في إنجاز عمليات علم الآثار الوقائي على التراث الأثري المسجّل ضمن قائمة التراث العالمي في مختلف دول العالم بما فيها دول المغرب العربي مثمّنة دور هذا المعهد في تطبيق ما جاء في اتفاقية الدولية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي، والطبيعي لسنة 1972م[10].

يمكن القول أنّ المشاريع المعاصرة كان لها صيتّ كبير في جعل الحفرية الوقائية من العمليات الميدانية اللاّزمة في الحفاظ على التراث الأثري خاصّة وأنّ التدمير لهذه الأخيرة باسم التنمية والتطوير يعتمد على إنجاز مشاريع كبرى، فقد فتحت مجال التنّافس بين الأثريين والمطوّرين والمهندسّين المعماريين في جميع مجالات التنمية، وتم تطوير البحث الأثري في إنجاز الحفريات بمختلف أنواعها، وتوثيق المكتشفات الاثرية والمواقع بصفة عامّة.

2. مقوّمات الحفرية الوقائية وابرز الغايات المرجوة منها:

تعدّ الحفريات الوقائية أداة من أدوات البحث الأثري تسمح بجمع البيانات الأثرية من الموقع وسلامتها قبل تدميرها جرّاء الأشغال الكبرى من خلال التسجيل والدراسات المختبرية الدقيقة للبقايا الأثرية[11]، كما تمثّل مرحلة الثانية من المراحل المتّبعة في إنجاز عمليات علم الآثار الوقائي بعد التأكّد من

---

[7] بلقندوز نادية ، المرجع السابق، ص28

[8] Inrap, Rapport d'Activité 2012, p 37 ; www.inrap.fr

[9] بلقندوز نادية ، المرجع السابق، ص36،37.

[10] Convention entre unesco et France (CFU) ; www.unesco.org

[11] file:///C:/Users/nn/Downloads/SRA_Plaquette+preventive+BD+planche.pdf, p08

إيجابية تقرير التشخيص الأثري المتعلّق بموقع المشروع، يكون فيه التعاون مشترك بين الأثري والمطوّر أو المهيّء(صاحب المشروع)،وبالتّالي الحفرية الوقائية مجرّد إجراء استباقي لمنع حدوث الكارثة، غير أنّها مربوطة بالظروف الاستثنائية المحيطة بالحفرية الانقاذية من حيث ضغط العامل الزمن المحدود جدّا، وعدم مراعاة الظروف المناخية الملائمة بحيث تنفّذ بنفس الآليات والتقنيات المتّبعة في الحفرية الإنقاذية، لكن الاختلاف القائم بينهما يستشف في الغاية المرجوة منها [12]، والمتمثّل في تقدير قيمة البقايا الأثرية بموقع المشروع وتحديد أهميتها والحفاظ على سلامتها قبل انطلاقة المشروع وتسهيل عملية احصاء وجرد التراث الأثري المطمور في مواقع المشاريع التنموية والتخطيط، كما تسرّع في إنهاء إنجاز الخريطة الاثرية الوطنية بحيث يتم الكشف على كل ماهو في سطح وتحت الارض، والمغمور في المياه.

تعتمد الحفرية الوقائية اثناء إجراء عمليات علم الآثار الوقائي على بعض المقومات تسهّل إجراءات إنجازها بين ماهو إداري وميداني ، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أ. المراحل الإدارية[13]:

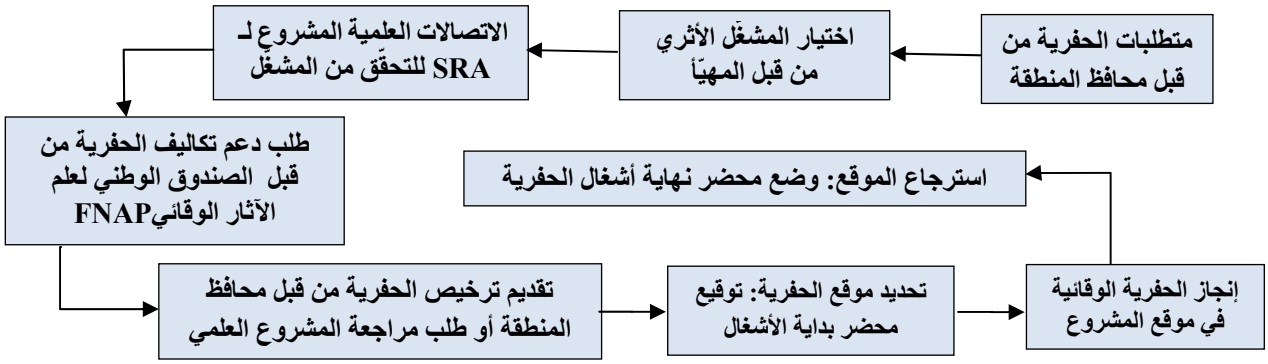

ب). المراحل الميدانية: [14]

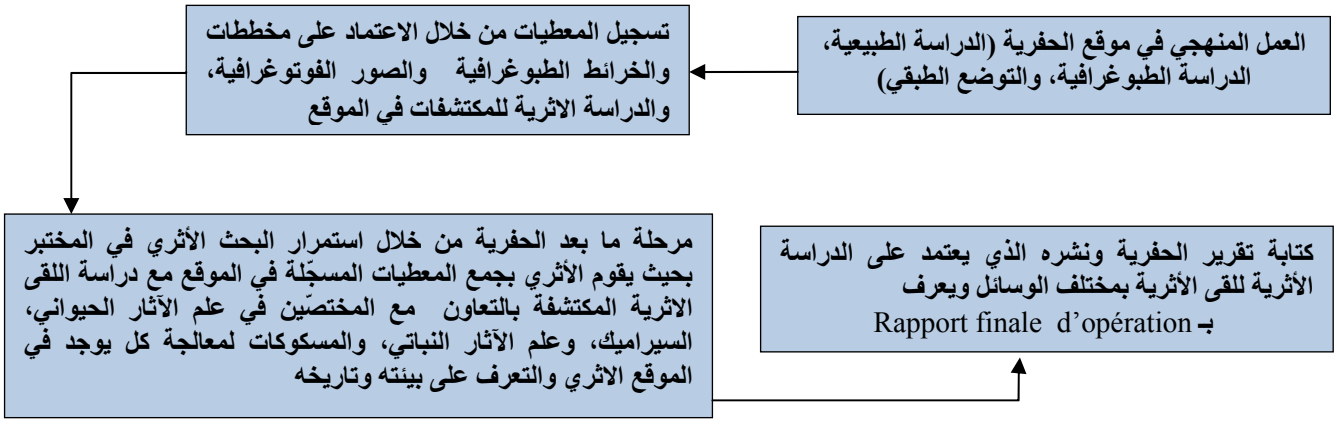

[12] بلقندوز نادية ، المرجع السابق،ص 51.

[13] Bureau d'Etude « Evaha »études et valorisation archéologiques ,Archéologie préventive (quelque informations à l'attention de l'aménageur),p07

[14] Ibid, pp 08-11

3. حفرية المحطة النهائية لميترو مدينة الجزائر بساحة الشّهداء وأهم نتائجها:

3.أ). لمحة تاريخية موجزة عن الحفرية ووسائل تنفيذها.

تعتبر الحفرية الوقائية التّي أجريت في ساحة الشهداء جزء من الدّيناميكية التّي تجمع بين الاكتشاف الأثري لقصبة الجزائر المسجّلة ضمن قائمة التراث العالمي سنة 1992م، والتنمية الاقتصادية للجزائر في بنائها لمشروع مترو الانفاق الذّي يعدّ من المتطلّبات التنمية للسكّان الحاليين بالمنطقة[15].

أُجريَ هذا التّشخيص الأثري إبان الفترة الزّمنية الممتدّة ما بين 4 يوليو و6 أغسطس (2009) على مستوى موضع محطّة انطلاق "ميترو الجزائر" مستقبلا، وذلك من قِبل فريق عمل مشترك، يضمّ في ثناياه اثنا عشر (12) باحثا جزائريا، ينتسب إمّا إلى "المركز الوطني للبحث في علم الآثار"(*CNRA*)، أو "الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها" (*OGEBC*)، أو "مديرية الثقافة" لولاية الجزائر العاصمة، وخمسة (05)مؤطّرين لهم قدموا من "المعهد الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي"في إطار اتفاقية الشراكة التي تمّ إبرامها في وقت سابق من تلك السّنة، ما بين المعهد المذكور من جهة، ووزارة الثقافة الجزائرية من جهة ثانية؛ تحت الرّعاية السّامية لمنظمة "اليونسكو" باعتبار أنّ موقع قصبة مدينة الجزائر بمجمله، مقيّد في قائمة التّراث العالمي منذ عام (1992)م، فضلاً عن المساعدة التّقنية التي قدمتها "شركة قطار الجزائر للأنفاق" (*EMA*) بالاتفاق مع وصايتها، "وزارة النّقل" الجزائرية .

وبذلك تُعتبر عملية التّشخيص هذه على مرّة واحدة: بمثابة أوّل إنجاز فعليٍّ لعلم الآثار الوقائي بالجزائر من جهة؛ ومن جهة ثانية اختبار قدرة الإطارات الجزائرية التّي تلقّت تكوينا قصير المدى بهذا الشّأن في فرنسا قبل سنتين من ذلك؛ ومن جهة ثالثة تثمين ودعم النّتائج الجزئية المحقّقة على مستوى أسبار التّشخيص الذي أُجري عام (2003)م بموقع "جزيرة لالاّهم" المجاور لهذا الأخير من النّاحية الغربية[16].

تمّ تقديم الدّعم التقني من قبل مؤسّسة المترو الجزائر وشركة ببنى التحتية GESI-TP : لوضع سياج بمحيط الحفرية، توفير أماكن العمل بالموقع، توفير الجرّافات الميكانيكية، توفير عمال الميدان، ناهيك عن تقديم معدّات الحفر الأخرى من قبل الديوان الوطني للتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية OGEBC، كما التقطت صور لموقع الحفرية على علّومرتفع من ميناء الجزائر.

كما تمّ تخصيص فريق من العمال خّاص بفرز وغسل وأخذ قياسات اللقى الأثرية المكتشفة، وفي الفترة الممتدة من 26جولية إلى غاية 14 أوت دعّم الفريق بأربعة أثريين مختّصين بالسيراميك من المعهد

---

[15] Inrap, le Ministère de la culture Algérie, Alger, Place des Martyrs ,Evolution depuis l'Antiquité d'un quartier de la basse Casbah d'Alger, 2010,p 3.

[16] الفيلالي جازية، علم الآثار الوقائي في الجزائر (دراسة تحليلية لبوادره التمهيدية)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في تخصّص علم الآثار الوقائي، قسم التاريخ وعلم الآثار، شعبة علم الآثار، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 31.

الوطني للبحوث الأثرية الوقائية INRAP لفرز وجرد اللقى السيراميك ، والبدء في تسجيل معلومات الحفرية في الكمبيوتر بموقع العمل الذي اختاره المركز الوطني للبحث في علم الآثار CNRA.

كان التحليل أولّي لقطع السيراميك ذات أهمية كبيرة على مستوى موقع المشروع على وجه الخصوص، بحيث ينعكس على حجم النتائج الحفرية المكرسّة لهذا الموضوع، بعد جمع المعطيات في الكمبيوتر وتحضير المصادر الوثائقية المتعلقة بالموقع ، تمّ البدء في كتابة تقرير الحفرية بمنطقة نيم في الفترة الممتدّة ما بين 08-22 نوفمبر 2009 بتعاون مشترك لكل من وزارة الثقافة الجزائرية والمعهد الوطني للبحوث الأثرية الوقائية، وتمّ انهاء تقرير الحفرية مابين شهري يناير ومارس 2010 بعد تبادل المعلومات والمعطيات الأثرية بين الجزائر وفرنسا عبر الانترنت[17].

لقد ساهمت أشغال إعادة التأهيل الحضري بعد الاحتلال الفرنسي بالكشف عن العديد من المكتشفات الأثرية تعود إلى الفترة القديمة، وقد تمّ معالجة هذه المسألة ودراستها سابقا سنة 1968 من قبل لوغلاي GlayLe، كما أجريت حفرية أثرية على "موقع حي لالاهم"في الفترة 1995- 1997، وأيضا أنجزت أسبار أثرية من طرف مديرية الثقافة لولاية الجزائر العاصمة سنة 2008م بموقع مشروع التهيئة لتأكيد وتحديد وتقييم المعلومات سمحت بالوصول تقريبا إلى التوسيع للمدينة القديمة المسوّرة بالمقابر والاستغلال الحضري تمتّد من ""باب الواد" إلى "باب عزون" صعودا إلى الجزء السفلي من المنحدر القصبة الحالي[18].

بقيت التجمعّات السكنية ما بين القرنين 3-1 ق.م محدودة في قطاع " الحي البحري"، أما المعثورات الرومانية فهي موجودة بالمنطقة المجاورة لموقع مشروع المحطّة المستقبلية، وقد كشفت حفريات سنتّيْ 1995-1997م تحت عمق 1م-4م على بقايا لمنازل رومانية مبلّطة بأرضية فسيفسائية، أمّا فيما يتعلّق بالأسبار الأثرية التي تمّت سنة 2008 م فهي أيضا كشفت على عمق 4 أمتار على أرضية لفسيفساء رومانية، أما المعلومات حول الفترة القرون الوسطى فقد كانت غير واضحة اعتمدت فقط على بعض المصادر التاريخية الوصفية للتجمعات بمدينة الجزائر، وكان من الصّعب تفسيرها أثريا من قبل الباحثين الأثريين[19].

إذ تمّ في هذا الصّدد فتح مجسيْن مربعيْن بدل ثلاثة مجسّات كما وقع في "جزيرة لالاّهم" من قبل ، يبعدان عن بعضهما بعضا بنحو ستّين (60) مترا، أحدهما يقع في شمال منطقة المشروع (المحطة المستقبلية)، والآخر بجنوبها **(أنظر اللوحة 01).**

---

[17] Inrap, le Ministère de la culture Algérie, op ;cit, p18

[18] François Souq et kemal stiti , Fouille Récentes à Alger, les nouvelles de l'Archéologie (la coopération Française en Afrique), 2011, p 03.www.revues.org

[19] Inrap, la Ministère de la culture Algérie, op ;cit,p 24.

وذلك على امتداد مساحة إجمالية مقدارها أربعمائة (400) متر مربع، وبعمق مقداره سبعة أمتار (07) كاملة أي استقصاء الموقع إلى غاية بلوغ الطّبقة العذراء منه، الخالية من البقايا الأثرية المحتملة، حيث سمحت عمليات التشخيص في هذا الصّدد بالكشف عن بقايا أثرية(انظر اللّوحة 02)في منتهى الأهمية بالنّسبة لتاريخ مدينة الجزائر عبر العصور*[20].

3.ب). نتائجها:

المنطقة الأولى: تمّ فتح هذه المنطقة في الموقع بالناحية الجنوبية، وقد أنجز فيها سابقا أسبار أثرية سنة 2008م للحّد من مواصلة أعمال الحفر واستكمال النتائج المطلوبة، على مساحة قدرها 380م^2 ، وعمقها وصل إلى 7 - 8 م^2، وقد قسمّت المنطقة إلى تسع قطاعات[21]، وتمّالعثور على العديد من المكتشفات الأثرية والمتمثلة في: أساسيْن من الجدران،بازيليكا (أعمدة ، منصّة بوديوم، أرضيات فسيفسائية)**(انظر اللّوحة 03)**، مستويات الترسبات، ومقبرة مكوّنة من 26 مقبرة مغطاة بحجر، ومقبرة كبيرة وردم ترابية، وشارع المارّة، كما عثر على بعض اثار تعود إلى العهد الوسيط المتمثّلة في جدران مبنية بالآجر والطّين، ومباني سكنية، وقنوات ناقلة للمياه فخاريةوفي الفترة العثمانية عثر على شوراع تحمل اسم الحرفة المنجزة بها كشارع الاسكافيين المعروف بـ "البشماجية" جدران لمسجد السيّدة، وشارع آخر للمارّة يتقاطع مع شارع تجّار الخضروات المعروف بـ "بيّاع الخضرة"، وساحة صغيرة تعرف بالجنينة، شارع سبك المعاد المعروف بـ الفراغية Elferraghia[22]، وكذا العثور على جدران محلات تجارية او ورشات حرفية في القطاع الخامس من المنطقة، والعثور علىمبنى في حالة جيدة، ولقى أثرية من السيراميك يعود للقرن 18م و19 عملة نقدية، وارضيات مبلّطة بالآجر، كذا اكتشف في القطاع السابع من المنطقة اكتشاف ورشة لتشغيل المعادنتفتقد إلى مدخل رئيسي وواجهتها موجودة بشارع الاسكافيين des cordonniers، مقسمة هذه الورشة إلى ورشتي عمل متتابعتين تحوي مساحتها ب30م2، ووجود فرنين مشكلّين بجدار صغير طوله 1و10م مؤطر بسياج مغطاة يشبه مدخنةcheminées ، كما عثر على حفرة 0,40م بها رواسب كربونية (رماد) تمّتفريغها، كذا أنابيب محفورة على مستويات معينة كانت اهميتها تكمن في اخراج الدخان المنبعث من افران الورشة الخاصة بتشغيل المعادن، كما يجدر الإشارة على وجود آثار تعود إلى الفترة الاستعمارية: عند دخول الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر سنة 1830م،أمر الجنرال الفرنسي "ديبورمو"بإنشاء ساحة أسفل القصبة مقابل لمباني الجنينة(القصر القديم للسلطان)

---

*حول موجز تاريخ مدينة الجزائر عبر العصور، ينظر على سبيل المثال لا التّخصيص والحصر: عبد القادر (نور الدّين)، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر منذ أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التّركي، نشر كلّية الآداب الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965.

[20] -www.cnra.dz -www.inrap.fr

[21] Inrap, la Ministère de la culture Algérie, op ;cit,p30

[22] Ibid, pp 31-59

بسبب ضيّق الأزقة وصعوبة تحرّك قوات الاحتلال، وفي سنة 11835، كما لم يشرع في تدعيم 3/1 الساحة بالطابق الثاني من الأقبية ، وفي سنة 1844م قام الفرنسيون بحرق الجنينة، وهدم محيط سوق الجديد، أمّا في الفترة المعاصرة،قد أنجز مشروع شبكة لصرف الصحّي سبّبت في هدم بعض الارضيات بفعل الحفر الذي وصل حتى مستويات الفترة العثمانية [23].

المنطقة الثانية: تم فتح مجّس بالناحية الشمالية من ساحة الشهداء بالقرب من موقع محطة الحافلات، افتتحت على مساحة قدرها 30مx15م بما في ذلك وضع ممر منحدر يسمح بمرور الجرّافة الميكانيكية إلى أسفل الحفرية، ووصلمستوى عمق الحفر إلى 4,50م /2,50م[24].

تمّ الكشف عن العديد من المكتشفات الأثرية بين أحياء وشوارع ومقابر، كانت عبارة عن تكملة ماتمّ العثور عليه في المنطقة الأولى، مثل بئر مبطّن بجدران من الرمل الدقيق ، وارضية من الطّينة الحمراء، وقطع من السيراميك، وايضا عثر على مسكن روماني، يعود إلى نهاية القرن الأوّل وبداية القرن الثاني،مستطيل الشكل يتكون من اربعة جدران مبنية بالتقنية الأفريقية، بلّطت ارضيتها من طّينة مغطّاة بخرسانة جيرية في الناحية الشمالية الغربية ، ومقبرة متكوّنة من أربعة مدافن تعود للقرن السابع الميلادي ومن الممكن تكن امتداد للمقابر التي تمّ العثور عليها في المنطقة الأولى، ومن المرجّح ان تكون حدى المقابر لطفل طولها 1,40م، وعرضها الداخلي 0.40م، وعرضها الخارجي 0.70م ، واندثرت هذه المقبرة لتقوم عليها حي يعود إلى العهد الوسيط ، كما عثر على جدارين محدّدين بشارع شمال –جنوب طولهما 2.80م، وغرف سكنية لمنزل يقع بالجزء الشرقي من هذه المنطقة اتجاه شمال –غرب، جنوب-غرب، ذو شكل المستطيل محفوظ على مساحة قدرها 15م^2(2,60×5,80)م ، وتمّ الكشف عن بقايا أثرية صعب التعرّف عن تاريخها ما بين ما هو استعماري وعثماني الفترة، ففي الجزء الغربي من المنطقة 2 عثر على شبكة صرف الصحي عبارة عن سليل جامع مقبّب من قصبة الجزائرمشكّل في الجزء الشمالي الغربيمن الموقع، ليتوجه نحو الجزء الجنوبي ليأخذ شكل ونمط الشوارع، وفي الشرق عثر على صهريجيْن مقبّبين، وكان غطائيْهما متلفَيْن قبل تدخّل أثريين الحفرية.[25]

4. إجراءات تفعيل الحفرية الوقائية وآفاق ترقيتها بالجزائر:

وجب على الهيئات المتعلقة بحماية التراث الأثري من إتباع إجراءات جديدة في مجال تثمين التراث الأثري من خلال فتح قنوات تسمح بتسهيل إنجاز الحفريات الوقائية، وليتّم ذلك وجب التحكّم في المجال القانوني والبناء المؤسساتي والتمويل المالي، ولفت أنظار المصالح التقنية المتعلقة بالتنمية

[23] Inrap, le Ministère de la culture Algérie, op ; cit ,p 61-65

[24] Ibid, p69

[25] Ibid, p 71-85.

المستدامة ومشاريع التنمية بضرورة وأولوية حماية هذا التراث باعتباره شريك أساسي في هذه المهمة، وليكون ذلك وجب اتخاذ اجراءات التالية:

1. إعادة النظر في وضع أحكام ونصوص قانونية لعلم الآثار الوقائي والإسراع في تفعيله ليسهّل إجراءات انجاز الحفرية الوقائية مع مصالح التهيئة الاقليمية، وتطبيق ما ورد في المخطّط التوجيهي للمناطق الأثرية والتاريخية الذي يعدّ جزء مسجّل في إطار تنفيذ مشروع المخطّط التوجيهي الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT)[26]، كما وجب وضع هذه النظم القانونية لتُلْزم الترقويين العموميين، والمهيّئي الإقليم، ومطوّيري العمران وتحديثه، جميع القطاعات الأخرى، كقطاع المناجم، والمحروقات وغيرها التي لها لعلاقة مباشرة، أو غير مباشرة بالتراث الأثري المطمور تحت سطح الأرض بقبول أولوية العمل الأثري على المشروع التنموي على خلاف ما كان سائدا[27]
2. تنظيم هيكلة مؤسّساتية في مجال تطبيق الحفريات الوقائية على سبيل التخصيص لا الحصر المركز الوطني للبحث في علم الآثار، والديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية باعتبار الأولى ذات طابع علمي، والثانية تتّسم بالطابع التجاري والانتقائية في التسيير[28]، ولهما الأولوية التكوين الميداني والتربصّات خاصة وانّهما احتضنا تجربة الحفرية الوقائية بعد عقد اتفاقية التعاون مع المعهد الوطني الفرنسي للبحوث الأثرية الوقائية في مجال تحسين كفاءة الاثريين الجزائريين وتأطيرهم في إنجاز عمليات علم الآثار الوقائي .
3. إبرام اتفاقيات التعاون المشترك بين مصالح التهيئة الاقليمية ومشاريع التنمية في الجزائر من أجل وضع عمليات التشخيص الأثري على مواقع التّي تنفّذ عليها المشاريع أثناء إنجاز المراحل الأولى لتقارير دراسة تقييم الأثرالبيئي وغيرها من تقارير مكاتب الدراسات.
4. تحسيس وتوعية وبرمجة ملتقيات وندوات علمية بين الأثريين والمخطّطيين والمهندسين المعماريين وأصحاب المشاريع التنموية وتحسيسهم بأهمية الحفرية الوقائية في الحفاظ على التراث الأثري من جهة ، ومن جهة أخرى فتح مجال العمل الجماعي بين المختّصين السابقيْ الذّكر من خلال اتفاقيات تعاون بين الوزارات المعنية.

[26] La Ministère du la Culture, SchémaDirecteur Des Zones Archéologiques et Historiques,2007, p95.

[27] الفيلالي جازية، المرجع السابق، ص76.

[28] نفسه، ص31.

خاتمة:

أصبح من الواضح جدّا أنّ "علم الآثار الوقائي" هو بمثابة قفزة نوعية جديدة في مجال تدابير حماية ووقاية التّراث الأثري بتطبيق ضمن عملياته "الحفرية الوقائية"، حيث يُعبّر على وجه الدّقة والتّحديد عن ابتكار استراتيجية هامّة تنوب عن الاستراتيجية القديمة، التّي أثبتت ممارستها على مرّ عقود طويلة من الزّمن فشلها الذّريع في حماية ووقاية جانب معتبر من مقوّمات التّراث الأثري، إنّها "الإجراءات الإنقاذية"، التّي عادة ما كان يُخصّص تدخّلها السّريع لمعاينة الآثار المطمورة تحت سطح الأرض بعد الكشف عنها صدفة خلال إجراء مشروع تنموي معين، وبعدما تكون الجرّافات الميكانيكية قد نالت منها الشّيء الكثير، إذ يتدخّل الأثري في عجالة من أمره، وغالبا ما يكون ذلك بإمكانات مادّية، ومالية محدودة للغاية لا تفي بالغرض المتوخىّ من تلك العملية الإنقاذية.

وبالنّظر إلى التّقدم الكبير الذي عرفته سياسات حفظ التّراث الأثري وتثمينه لدى الأمم في الوقت الرّاهن، فقد تمّ ابتكار استراتيجية "علم الآثار الوقائي"، لإصلاح كلّ النّقاط السّوداء في مجال "علم الآثار الإنقاذي"، وتحسين أدائه ميدانيا بشكل ملحوظ بوضع سياسة محكمة في القوانين والهيكلة التنظيمية ورصد التمويل المالي لذلك.

لذلك فإنّ تبنّي الجزائر لهذا المبدأ الواعد جدّا مستقبلا، أمر لا مراء فيه بصرف النّظر عن قصر المدّة الزّمنية، أو طولها التّي قد تستغرقها عملية تأهيل هياكلها الوطنية في هذا المجال حتّى تتكيف مع تلك الاستراتيجية؛ لاسيما وأنّ الجزائر قد قامت فعلا ببعض الخطوات، التّي يمكن وصفها بالمحتشمة في هذا النّسق العام، منذ عام (2003)، تاريخ تنظيم تظاهرة الجزائر بفرنسا، حيث كانت لها فرصة الاطّلاع على "علم الآثار الوقائي" لأوّل مرّة عن طريق التّجربة الفرنسية، التّي لم تتأخّر من جهتها عن عرض تجربتها أمام الجزائر في عمليتين استعراضيتين خلال تلك السّنة، هما: عملية "موقع مركدال" بمدينة شرشال، وعملية "جزيرة لالاّهم" في أسفل قصبة مدينة الجزائر.

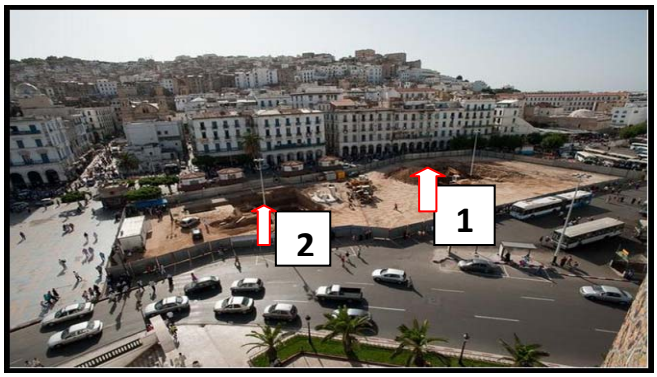

اللّوحة (01): منظر عام للمجسين المقامين عام (2009)
على مستوى محطة "المترو" المستقبلية بساحة الشّهداء نقلا عن: "موقع (*INRAP*)"

اللّوحة (02): منظر تفصيلي للمجس الشّرقي "2" على مستوى محطة "الميترو" المستقبلية بساحة الشّهداء نقلا عن: "موقع (*INRAP*)".

اللّوحة (03): بقايا أرضية فسيفسائية قديمة، أُكتشفت على عمق نحو 6 أمتار، بالمجس الشّرقي "2"، نقلا عن: "موقع (*INRAP*)".

اللّوحة (04):بقايا عمود عثماني، وتاج صغير، إضافة إلى قذيفة مدفع مكوّرة من الحجر، وعجلة حجرية، تمّ التقاطها بموضع أحد المجسين المذكورين، نقلا عن: "موقع (*INRAP*)"